

الحملة الأمنية على مدينة معان (*) عام 2002م

محمد عبد الكريم محافظة، محمد خلف الرقاد*

ملخص

سعت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الحملة الأمنية على مدينة معان في عام 2002 م في عهد حكومة المهندس علي أبو الراغب، وذلك من خلال تحليل الأحداث التي حصلت في المدينة، وحثت بالحكومة الأردنية لإتخاذ قرار بإرسال قوات أمنية لإنهاء هذه الأحداث التي اعتبرها صانع القرار السياسي في الأردن أحداثاً أمنية مسّت راحة وطمأنينة المواطن، وشكّلت اعتداءً على مؤسسات الدولة والإضرار بها، مثلما اعتبرها تحدياً وخرقاً للقوانين والأنظمة، وقد قدّمت الدراسة أسباباً ومبررات الحملة الأمنية من وجهات نظر مختلفة، وتناولت بالتحليل كيفية صنع واتخاذ القرار بهذا الخصوص، مبيّنة البدائل التي كانت متاحة أمام صاحب القرار، وكيف تم اختيار البديل الذي اتفق مع معتقدات وإدراك صانع القرار من بين بدائل كانت متاحة، على اعتبار أن هذا البديل هو العلاج الناجع لحل القضية، بعدما لم تتمكن الحكومة بالتنسيق مع قادة الرأي والوجهاء واللجان الشعبية في مدينة معان من إنهاء القضية دون الإضرار بمدينة ومواطني معان، مثلما بيّنت الدراسة آراء الرسميين والأحزاب وجمعيات حقوق الإنسان، وكذلك موقف قادة الرأي ووجهاء مدينة معان إزاء الحدث.

الكلمات الدالة: الحملة الأمنية، مدينة معان.

المقدمة

القضاء على كل نشاط يشكل مساساً بالقانون، وتهديداً لأمن المواطن، في حين اعتبرت جهات دافعت عن المجموعات التي تسببت بهذا الوضع أن الأحداث ليس كذلك، كما اعتبرتها جهات ثالثة بأنها مسّت بحريات المواطنين في معان، وأخذهم بجريرة بعض مثيري الشغب والمخالفين للقوانين والأنظمة.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في أنها تسلط الضوء على الأزمة في معان، وعلى الحملة الأمنية على المدينة في عام 2002م، والتي استمرت لعدة أيام، تم خلالها تدخل قوات الأمن لإنهاء المشكلة هناك، بعد أن سبّبت قلقاً للمواطنين، مثلما سببت قلقاً لدى الحكومة، وأحدثت توتراً شديداً تطوّر إلى تبادل لإطلاق النار بين الشرطة وبين مطلوبين متهمين بقضايا أمنية بحسب وجهة النظر الرسمية.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على عدد من الأسئلة وكما يأتي:

1. ما الأسباب التي قادت الحكومة الأردنية لاتخاذ قرار بإرسال حملة أمنية إلى مدينة معان عام 2002م، وما الأهداف من وراء ذلك؟

تشكل الإحداث السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها مؤشرات على واقع فترات تاريخية في حياة الأمم والشعوب والبلدان المختلفة، وتدل بوضوح على الواقع المعاش في تلك الفترات الزمنية.

والحملة الأمنية على مدينة معان عام 2002م هي جزء من الواقع التاريخي الذي مرّت به المملكة الأردنية الهاشمية في فترة ما بعد التوجه الأردني نحو الديمقراطية، على اعتبار أن عام 1989 شكّل بداية العودة للحياة الديمقراطية، حيث تم إجراء الانتخابات النيابية في ذلك العام، وتم انتخاب المجلس النيابي الحادي عشر بعد تجميد للحياة البرلمانية استمر منذ عام 1967م.

وقد صاحب هذا التوجه الديمقراطي تنامي أحداث اعتبرتها الجهات الرسمية بأنها مشكلة أمنية شكّلت خرقاً للقوانين والأنظمة، وأنها سبّبت قلقاً للمواطنين وللحكومة على حد سواء، مما حدا بصانعي القرار إلى السعي لتطبيق القانون، بهدف

*كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2014/3/18، وتاريخ قبوله 2014/9/16.

(*) معان: مدينة أردنية تقع في جنوب الأردن وتبعد حوالي 215 كم عن العاصمة عمان.

2. ماهي مجريات الحملة الأمنية إلى مدينة معان عام 2002م؟.
3. ما طبيعة المواقف الرسمية وغير الرسمية تجاه الأزمة والحملة الأمنية على المدينة؟.
4. كيف انتهت الحملة الأمنية (2002م)؟، وماهي الصعوبات التي واجهتها؟.
5. ما النتائج التي تمخضت عن هذه الحملة الأمنية؟.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تعالج قضية أمنية أردنية داخلية، ربما يتردد الكثيرون في تناولها والبحث بها، خاصة وأنه تم تبادل إطلاق النار خلال أحداثها، ونتج عنها مقتل ستة أشخاص منهم إثنان من رجال الأمن وأربعة من المواطنين الذين وُجّهت لهم اتهامات بقضايا أمنية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشكلة اعتبرت أمنية من جهة، مثلما اعتبرت أطراف أخرى بأنها أعمق من ذلك تمتد إلى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية من حيث أسبابها وأهدافها ومجرباتها ونتائجها وآثارها والمواقف تجاهها.

حدود الدراسة: تتناول هذه الدراسة موضوع الحملة الأمنية على مدينة معان في عام 2002م، حيث تعتبر الأحداث التي جرت في المدينة عام 2002م هي الرابعة من نوعها منذ عام 1989م - 2002م، لذا لن تخرج حثيات هذه الدراسة عن بحث الحملة الأمنية على المدينة خلال هذه الفترة الزمنية إلا بالقدر الذي يخدم أهدافها، ويعزز من إمكانات التحليل لهذا الموضوع، ذلك لأن هناك امتدادات وتكرارات لأزمة معان تصل إلى الوقت الحالي (2014م).

منهجية الدراسة: لقد زاجت هذه الدراسة بين منهجين هما المنهج التاريخي ومنهج صنع القرار، حيث يقوم المنهج التاريخي على أساسي دراسة أحداث الماضي عن طريق جمع المعلومات من مصادرها المختلفة، واتباع أسلوب التحليل، بحيث يشمل الناحيتين السياسية والأمنية بكل دقة وموضوعية. كما يعتبر منهج صنع القرار من أهم المناهج المستخدمة في البحوث والدراسات السياسية، فهو ينظر إلى النظام السياسي على أساس أنه آلية "ميكانزم" لصنع القرار، ويُعد سنايدر (Snider) أول عالم سياسة في مجال تحليل صنع القرار، لقد تم استخدام هذا المنهج في مجال دراسة العلاقات الدولية، وبخاصة في مجال السياسة الخارجية، لكن (سنايدر) أكد إمكانية استخدامه في مجال دراسة النظم السياسية من حيث السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.

ولما كان منهج صنع القرار يؤكد على التفاعل بين المشاركين في تقرير السياسات العامة سواء أكانت خارجية أم داخلية، وإعداد القرارات كجزء من سلوك المؤسسات، حيث يتم اختيار بديل من البدائل المطروحة، والدولة بأفرادها وموظفيها تعنى بمعنى ما صانعي قراراتها الذين ينفذون عملهم في إطار واقع اجتماعي وسياسي مؤسسي، حيث يشمل الاجتماعي متغيرات الرأي العام والقوى الاجتماعية والتيارات المذهبية، وهناك عدة نماذج لصنع القرار هي: النموذج التحليلي، والنموذج التنظيمي، والنموذج المعرفي، وقد اتبعت الدراسة النموذج التحليلي الذي يتمثل في أن عملية صنع القرار تتم على أساس حصر شامل للمعلومات المرتبطة بالموضوع، ثم حصر البدائل المتاحة أمام صانع القرار، ثم اختيار البديل الذي يحقق الأهداف والصالح العام، مثلما يقوم النموذج التحليلي على أساس أن الحكومة هي وحدة التحليل بمعنى هي وحدة اتخاذ القرار، وأنها كائن رشيد يقوم بحساب عقلائي للمنافع والخسائر، وأن قرارها يعتبر رشيداً، بمعنى أنه يتأسس على تحقيق الأهداف القومية والوطنية حيث يعتبر تحقيق الأمن هدفاً وطنياً على درجة عالية من الأهمية في السياسة الداخلية للنظم السياسية.⁽¹⁾

وهذا يساعد في الوصول إلى تحليل واقع الأزمة والحملة الأمنية على مدينة معان عام 2002م، ويساعد في الوصول إلى إجابات على أسئلة الدراسة، فعلى سبيل المثال يوصلنا هذا المنهج إلى معرفة الأسباب من وجهات نظر مختلفة، وإلى كيفية مناقشة الوضع الأمني في مدينة معان من قبل صانع القرار، وكيف تم اتخاذ القرار بإرسال حملة أمنية إلى معان، وما هي البدائل التي كانت أمامه، وما هو البديل الذي تم اختياره من بين البدائل المطروحة.

الدراسات السابقة

في الأغلب تكون الدراسات المتعلقة بمثل هذه المواضيع ذات الخصوصية الأمنية والداخلية قليلة جداً، بل تكاد تكون معدومة وإذا وجدت فهي نادرة جداً، كون الموضوع حدثاً أمنياً داخلياً، وفي الحقيقة لم تقع يد الباحثين على دراسات يعتد بها إلا القليل، ولكن هناك بعض الدراسات التي أمكن الاستعانة بها والإطلاع عليها وهي:

1. معان أزمة مفتوحة

وهو تقرير أعده فريق بحث من مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ونشر في عام 2003م، وقد ترأس هذا الفريق الأستاذ الدكتور مصطفى الحمارة، وتكون الفريق من عدة باحثين هم: فارس بريزات، ونواف وصفي التل،

المسؤولين وقطع الاتصالات والكهرباء عن المدينة، وإلى الاعتقالات التي تجاوز عددها عدد المطلوبين، إضافة إلى الآثار النفسية التي تركتها معاملة المعتقلين في سجن سواقة. وتساءلت الدراسة حول ما إذا كانت الحكومة قد حققت أهدافها، وهل نشرت الأمن في معان مع ملاحظة أن المسؤولين كانوا يدافعون عن أنفسهم وعن قراراتهم وليس عن قضايا الوطن.

وقدمت الدراسة حلولاً وتوصيات على اعتبار أن مشكلة معان اقتصادية في الأساس ارتبطت بارتفاع أسعار المواد الأساسية في عام 1996م، وارتفاع أسعار الخبز امتداداً إلى تراكم الأمور مابين عامي 1998م و2002م، ومن الحلول والتوصيات التي قدمتها الدراسة إيصال المعلومة الصحيحة إلى جلالة الملك، إضافة إلى عدم ترحيل مشاريع الاستثمار تحت ذريعة الأمن في معان. وقد خلّصت الدراسة إلى:

1. ضرورة الانتهاء من التشخيص الخاطئ في التعامل مع قضية معان.
 2. عدم تكرار الأساليب نفسها في إدارة الأزمة حتى لا تتكرر الأخطاء نفسها.
 3. تغيير طريقة الاعتقال التي تروغ الأطفال، وعدم ربط المواطنين المعتقلين بمسميات مثل العصاة والمارقين.
 4. التدقيق في اختيار الحكام المحليين لمدينة معان.
 5. ضرورة حل مشاكل البطالة ومساواة المعانين بغيرهم في الوظائف الرسمية، والرد على مذكرات المواطنين.
- إن ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة أنها سلّطت الضوء على الحملة الأمنية على مدينة معان في عام 2002م، وقد ربطت الأحداث في معان ووضعها في إطارها التاريخي والاجتماعي مبنية الصالح العام دون الإغراق في التفاصيل التي ربما تقود إلى توسيع شقة التباين في وجهات النظر، لأن مثل هذا التباين لا يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار، مثلما سعت لتحليل الأسباب من أكثر من زاوية ووجهة نظر بالرغم من التباين الواضح في هذه الآراء (الرسمية وغير الرسمية).

جذور الأزمة والحملة الأمنية على معان

حدثت الحملة الأمنية على مدينة معان في أوائل شهر تشرين الثاني من عام 2002م، وعند تحليل الأحداث والظواهر السياسية والاجتماعية وغيرها، لا بد من النظر إلى الحافظة التاريخية للحدث أو الظاهرة، فكل حدث أو ظاهرة لا بد له من تاريخ يرتبط به، وقد يكون الحدث المعين سواء أكان أمنياً أم سياسياً أم اجتماعياً حلقة في سلسلة من الأحداث التي تجري

وابراهيم سيف، وموسى شتيوي، وفايز الصياغ، ومحمد الطرونة، بالإضافة لعدد من المشاركين الذين ساهموا في إخراج هذا التقرير حيث قدّم التقرير لمحة عن مدينة معان، وحاول التقرير تشخيص الواقع الاقتصادي الحيوي لمدينة معان من حيث التركيبة العمرية والصحة والتعليم والدخل والقوى العاملة والفقر والتنمية البشرية والجهود الرسمية لتنمية المحافظة ومؤشرات الأداء الاقتصادي، كما تناول التقرير البناء الاجتماعي للمدينة، وتاريخ الأزمات في معان منذ عام 1989م-2002م، بالإضافة للتطورات السياسية اللاحقة بعد أحداث 2002م، كما تناول التقرير النظرية الأمنية والتعامل مع أحداث معان، والتصورات المتبادلة مابين الأمن العام والدولة وأهالي مدينة معان وأحساسهم بالغبن والاحتجاج. وتوصل التقرير إلى أنّ العلاقة ما بين اهالي المدينة والدولة الأردنية لا يمكن وصفها بأنها صحية، وبشكل عام فقد توصل أيضاً إلى أنه من الصعب فصل معان عن السياق الوطني، إذ تبقى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مطلباً عاماً، وبدون إحداث التنمية يبقى الوضع مرشحاً لأن يشهد أحداثاً من جديد قد تأخذ أشكالاً متعددة.

2. إنذار عاجل في الأردن: قلائل متكررة في معان⁽²⁾

وهي دراسة منشورة على موقع (International Crisis Group ICG) في عام 2003م، وقد تناولت الدراسة الحملة الأمنية على مدينة معان، وقد أشارت الدراسة إلى الوضع في المدينة، والتوتر بين السكان ورجال الشرطة، ويزور ظاهرة جديدة تتمثل في وجود مسلحين إسلاميين.

كما أشارت الدراسة إلى أنه: "من الخطأ تفسير أحداث معان والنظر إليها من منظار محلي، بحث، فقد ساهمت عدة عوامل في ظاهرة العنف"، وقد ذكرت أن من الأسباب مشاكل التطور الاقتصادي، وكذلك الغضب من استمرار النزاع في المناطق الفلسطينية، وأزمة العراق، معتبرة (الدراسة) أن كل هذه الأمور مسائل تهم وتؤثر في الأردنيين جميعهم وليس حصراً على أهل معان.

3. ما بين القديم والجديد في قضية معان.⁽³⁾

وهي دراسة منشورة إلكترونياً على موقع منتديات معان للأستاذ الدكتور سعد أبو دية، اشتملت على تقييم لما حصل في معان في شهر تشرين الثاني 2002م، أشار فيها إلى عدم وضع الحكومة لتقييم صحيح لما جرى في معان، وإلى عدم وضع خطة للمستقبل، حيث تنتهي الأوضاع بدون وضع حلول، ثم تتكرر الأحداث والأزمات، كما أشارت الدراسة إلى عدد من المواضيع من أهمها الآثار النفسية التي تركتها الحملة على معان وأهلها بسبب إجراءات التفتيش، وتصريحات بعض

2. البيئة الإقليمية والدولية

أما على الصعيد الإقليمي، فقد كانت هناك أزمات وأحداث سياسية تجري في المحيط الإقليمي، فكانت هناك أحداث متواصلة في العراق، وهناك تطورات على صعيد السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ولا بد لهذه الأوضاع من تأثير على الداخل الأردني في ظل ظهور تيارات سياسية ودينية مختلفة، تتفق تارة وتتقاطع تارات أخرى نظراً لاختلاف في وجهات النظر وتباين في الأهداف.

وعلى الصعيد الدولي فقد كانت رياح التغيير الديمقراطي قد اجتاحت أوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، حيث انتهى نظام شاوسيسكو في رومانيا، وجعفر النميري في السودان وماركوس في الفلبين والشاه في إيران، كما تحركت الكثير من القوى السياسية في رومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية تطالب بالتغيير السياسي وحرية التعبير، وترفض نظام الحزب الواحد، كما تغيرت قيادة النظام السياسي في بولندا، ووقد رافق هذه الأوضاع تحركات سياسية على الساحة الدولية، حيث انسحب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان عام 1988م، وسقط نظام الحكم الشيوعي هناك، كما صوت التشيليون ضد الجنرال بينوشيه عام 1988م، وأنهوا سيطرته على البلاد، وفاز أحد الأحزاب المكسيكية بانتخابات رئاسية عام 1988م، وانتهى حكم نوريجيا العسكري في بنما عام 1989م، ومُني النظام الماركسي في نيكاراغوا بهزيمة انتخابية قاسية، كل ذلك جرى قبل الانتخابات النيابية في الأردن في عام 1989م، مما مهد لصانع القرار بتحليل هذه الأحداث والاستفادة منها لصالح التحول الديمقراطي في الأردن.⁽⁶⁾

وعوداً على البيئة المحلية في الأردن، فقد قام النظام السياسي الأردني بدراسة وتحليل الأحداث على الساحة السياسية الداخلية، وتمعن جلياً في التحركات التي حدثت في مدينة معان من حيث التسييس من عدمه، وأجرى تحليلاً للرسائل التي حملها هذا التحرك، وذلك في توازٍ مع تطبيق القانون وحفظ النظام، وبعد دراسة متأنية التقى التفكير الرسمي مع بعض المطالب الشعبية، حيث شهد الأردن في عام 1989م عودة للديمقراطية، وأجريت انتخابات برلمانية في العام نفسه لانتخاب المجلس النيابي الحادي عشر بعد تعطل للحياة النيابية في الأردن منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية في عام 1967م.

أسباب الحملة الأمنية على معان 2002م

يقتضى موضوع الدراسة الإجابة على تساؤلات الدراسة التي بدأت بأول أسئلتها عن ما هية الأسباب التي قادت صانع

في ظل ظروف متشابهة.

وهنا لا بد للباحث من النظر في أسباب الحدث وظروفه الآتية والتاريخية، وموضوع دراستنا يتصل بالأزمة في معان وبالحملة الأمنية عليها في عام 2002م، وحتى يتم وضع الحدث في سياقه التاريخي والاجتماعي والسياسي لا بد من النظر في البيئة المحلية والإقليمية والدولية، وعلى الشكل الآتي:

1. البيئة المحلية

لقد سبق أحداث عام 2002م، في معان أحداث متعددة ربما كانت أكثر أو أقل حدة من 2002م، فقد سبق ذلك أحداث في مدينة معان في الأعوام: 1983م، 1989م، 1996م، 1998م وصولاً إلى أحداث تشرين الثاني من عام 2002م.⁽⁴⁾ وستركز الدراسة بشكل أوضح على أحداث عام 1989م، أو ما أطلق عليه في حينها بـ "هبة نيسان"، وقد شهدت مدينة معان خلال هذه الأحداث احتجاجات ومظاهرات غاضبة في شهر نيسان/أبريل عام 1989م، وسرعان ما انتقلت هذه الاحتجاجات إلى عدد من المدن الأردنية مثل الكرك والسلط وعمان، وفي الواقع لم تظهر أية مؤشرات تشكل تهديداً للنظام السياسي جرّاء هذه الأحداث، وقد تعامل النظام الأردني مع هذه الأحداث بروح من المسؤولية⁽⁵⁾، حيث تشير الوقائع والأحداث إلى أن الأسباب تلّخصت بظروف اقتصادية محلية تمثّلت في انخفاض سعر الدينار، رافق ذلك قرار حكومي برفع الأسعار، وقد شكّل ذلك أسباباً ظاهرة، لكن سرعان ما تطورت المطالب لتنادي بالحريات العامة، وبإسقاط حكومة السيد زيد الرفاعي آنذاك، ولتطالب بقانون للأحزاب، وقد تطور واقع الأحداث على الأرض إلى اشتباكات مع رجال الأمن، ونتج عن ذلك جروح وإصابات ووفيات، مما يؤكد تطور الأحداث ربما إلى ما هو أبعد من تفسير الوضع الاقتصادي، في حين كان الملك حسين في زيارة خارجية، وقام الأمير حسن بزيارة لمدينة معان، لكن الأحداث تجددت في الأيام التالية، وأخذت أبعاداً وصلت إلى مدن أردنية أخرى، وما إن عاد الملك حسين إلى البلاد حتى اتخذ عدة إجراءات شكّلت امتصاصاً للاحتقان السياسي والأمني، ومن القرارات التي تم اتخاذها وعملت على تهدئة الأوضاع إعلان تغيير الحكومة، وإعلان إجراء انتخابات نيابية، وتجميد الفقرة (هـ) من قانون الانتخاب التي كانت عائقاً أمام الأحزاب وتمنعها من المشاركة في الانتخابات، حيث كانت عملية التوجه نحو التحول الديمقراطي في الأردن قد أخذت بالتبلور والظهور على السطح، وسط تحرك رسمي وشعبي مؤمن بهذا التوجه.

الصحفية - بأن الوضع الأمني كان منفلاً بالكامل، وقد اضطرت الحكومة لإرسال قوات الأمن لحسم قضية الشلبي (أبوسيف)، لأن المشكلة كانت أمنية بامتياز.⁽⁸⁾

ب. المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية. لقد قام وزير الداخلية قفطان المجالي بعقد مؤتمر صحفي بين في التفاصيل الدقيقة التي اشتمل عليها البيان الحكومي، والتي حذت بالحكومة لإرسال قوة أمنية إلى مدينة معان، وفيما يأتي أبرز وأهم النقاط التي وردت في البيان الحكومي:⁽⁹⁾

1. الهدف من إرسال وحدات من قوات الأمن العام في حملة على مدينة معان هو إلقاء القبض على عصابة مسلحة من الخارجين على القانون والمطلوبين في قضايا عدة من بينها المخدرات وترويجها، والسطو على ممتلكات المواطنين وسلبيها.

2. استشهاد أحد رجال الأمن العام برتبة وكيل، وإصابة آخر بجروح بالغة، كما قتل في هذه الحملة ثلاثة من افراد العصابة، وجرح آخرون.

3. عبر البيان عن حرص الحكومة على سلامة المواطنين وحماية الممتلكات العامة وفرض سيادة القانون وعدم التهاون في التصدي لأي جهة تحاول المسّ بأمن الوطن.

4. التحذير من استغلال أجواء الحرية والانفتاح والديمقراطية في أعقاب أي حدث، وأن الحكومة ستواصل الحملة حتى يتم القبض على جميع المطلوبين ونزع أسلحتهم.

5. ان ممارسات وجرائم المسلحين قد روّعت المواطنين مما دعاهم إلى مناشدة الحكومة لإعادة الأمن والهدوء.

ج. القرارات الرسمية: وقد جاءت من خلال ما يأتي:

1. قرارات مجلس الوزراء: عقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة المهندس علي أبو الراغب واتخذ عدداً من القرارات بخصوص الأزمة في معان، ومنها:⁽¹⁰⁾

أ. اعتبار مدينة معان خالية من السلاح.

ب. يمنع حمل أو اقتناء أي سلاح مهما كان نوعه إلا بموافقة وزير الداخلية.

ج. استمرارية الإجراءات في اجتثاث العصابة الإجرامية في معان من جذورها، وتوفير الأمن والطمأنينة للمواطنين.

د. عدم قبول أية وساطات أو مساومات عندما يتعلق الأمر بالمصلحة الوطنية العليا والأمن الوطني (ولا وساطة مع المجرمين).

هـ. تسليم جميع الأسلحة الى السلطات الأمنية على الفور.

و. قيام قوات الأمن بالتفتيش عن الأسلحة في كافة أنحاء المدينة.

ز. تنظيف المدينة من الأسلحة المرخصة اقتناءً أو حملاً،

القرار (الحكومة) والمقصود هنا مجلس الوزراء باتخاذ قرار لإرسال قوات الأمن إلى مدينة معان، حيث تمثلت الأهداف الرئيسية للحملة من خلال البيانات الرسمية في السيطرة على أوضاع الأمن في المدينة والقبض على عدد من المطلوبين المتهمين في قضايا أمنية، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مدينة معان.

الأسباب الرئيسية

من خلال تحليل المعلومات، والبيانات الرسمية وبعض الآراء الواردة في بعض الكتابات والدراسات تبين أن هناك وجهات نظر متقاطعة في الأسباب التي أدت إلى تنفيذ الحملة الأمنية في مدينة معان، على أن السبب الرئيس الذي يفرض نفسه هو أن هناك إخلالات بالأمن في المدينة سببت توتراً وقلقاً للمواطن وللحكومة، حيث رأى صانع القرار أنه لا بد من السيطرة على الوضع، فكانت الحملة الأمنية على المدينة، وفي التفاصيل الآتية يمكن للدراسة أن تعرض وجهات النظر بغض النظر عن تقاطعها مع بعضها البعض.

أولاً: الأسباب من وجهة النظر الرسمية

1. مجمل الأسباب: يمكن تلخيص وإجمال الأسباب من وجهة النظر الرسمية على الشكل الآتي:⁽⁷⁾

أ. انفلات الوضع الأمني وقيام مجموعات مسلحة من الخارجين على القانون بأعمال سطو وترويع للمواطنين.

ب. مهاجمة قوات الأمن العام وإطلاق النار باتجاه المراكز الأمنية في المدينة.

ج. أسباب تراكمية منها دخول أعداد كبيرة من المسلحين يوم 2002/10/29 إلى مستشفى معان الحكومي.

د. التعدي على أمن الوطن والمواطن وعلى الممتلكات العامة.

2. أساليب تفصيل الأسباب: آنفاً كانت الأسباب بشكل عام، لكن هناك الكثير من التفاصيل التي كشفتها وجهة النظر الحكومية يمكن توضيحها من خلال ما يأتي:

أ. المقابلة الصحفية مع رئيس الوزراء المهندس علي

أبو الراغب. وقد بينت هذه المقابلة التي تم إجراؤها مع المهندس علي أبو الراغب رئيس الوزراء - آنذاك - الأسباب من وجهة النظر الرسمية، وعلى لسان رئيس الحكومة، حيث أوضحت تفاصيل الأسباب التي حذت بالحكومة لاتخاذ القرار بإرسال الحملة الأمنية إلى مدينة معان، حيث وُجّه سؤال مباشر لرئيس الوزراء جاء نصه على الشكل الآتي: "أنت متهم في موضوع معان، عندما فرضت عليها حملة أمنية واسعة"،

وقد تلخصت إجابة رئيس الوزراء - كما ورد في المقابلة

معان، حيث ارتكبت المجموعات الخارجة على القانون مخالفات وجرائم مختلفة، وكان من أبرزها: (12)

- أحداث الشعب التي شهدتها مدينة معان في السنوات الماضية بما فيها العام 2002م.
- إحراق المؤسسات الإستهلاكيين العسكرية والمدنية والمحال التجارية الكبرى.
- إحراق السيارات الخاصة لعدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال خلال وجودها أمام منازلهم.
- إحراق عدد من المباني الحكومية.
- تخريب عدد من سيارات الأمن العام والدفاع المدني.
- إحراق مكتب رئيس بلدية معان بتاريخ 2002/1/21م.
- إحراق مكتب بريد معان 2002/1/21م.
- إحراق سيارة محافظ معان 2002/1/21م.
- إحراق باص المختبر الجنائي 2002/1/21م.
- إحراق إحدى السيارات المدنية المضبوطة في الساحة الخلفية لمركز أمن المدينة.
- قتل أحد رجال الامن العام وإصابة عشرة أفراد من جهاز الأمن العام رغم التزامهم بعدم إطلاق أي رصاصة يوم 2002/1/21م.
- إطلاق عيارات نارية على سكن طالبات جامعة الحسين بن طلال بشكل مستمر.
- خطف أحد المواطنين من أمام مركز صحي القطرانة على خلفية سرقة وتهريب حاويات النقل من المنطقة الاقتصادية في العقبة، وذلك بتاريخ 2002/5/29م.
- اقتحام مركز جمرك معان والإستيلاء على الأسلحة والذخائر، واستعادة سيارات التهريب العائدة لمهربين، والتي تم ضبطها من قبل دوريات الجمارك، وبداخلها المواد المهربة بتاريخ 2002/6/8، وفي اليوم التالي تم اقتحام محكمة معان بقوة السلاح، وإخراج المحتجزين من المهربين المائلين أمام العدالة وتعطيل أعمال القضاة.
- فرار سيارة تحمل لوحة أجنبية عند محاولة دورية مكافحة التهريب / الجمارك إيقافها للتفتيش وانحرافها باتجاه إلى الطريق الترابية على الطريق الصحراوي مابين معان والطفيلة بتاريخ 2002/8/10، وبعد المطاردة تم ضبط السيارة وإلقاء القبض على اثنين من الخارجين على القانون فيما فرّ الثالث، وكانت السيارة محملة بكميات من الأسلحة المختلفة.
- مطاردة الدوريات الخارجية (شرطة) لسيارة خصوصي لا تحمل لوحة أرقام على الطريق الصحراوي يوم الثلاثاء الموافق 2002/10/29، بعد أن رفض سائقها من أفراد

وإعادة النظر فيمن كان يحمل رخصة، وستعطى بموجب قرار من وزير الداخلية.

2. **قرارات وزير الداخلية:** استناداً إلى قرار مجلس الوزراء اعتبار مدينة معان خالية من الأسلحة أصدر وزير الداخلية قفطان المجالي بياناً فيما يأتي نصه: (11) "استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 2866 الصادر بتاريخ 2002/11/13، والمتضمن اعتبار مدينة معان خالية من السلاح اعتباراً من تاريخ 2002/11/13 إلا بموافقة خطية من وزير الداخلية، وتنفيذاً لهذا القرار، وعملاً بالصلاحيات الممنوحة لي والمنصوص عليها في قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (34) لسنة 1952 وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبها، فإنني أقرر ما يأتي:

أ. العمل على جمع الأسلحة الأتوماتيكية الرشاشة والأسلحة القاذفة والبنادق العادية وبنادق الصيد الخرطوش الموجودة بحوزة المواطنين داخل مدينة معان بما في ذلك المسدسات المرخصة.

ب. يجب على المواطنين داخل مدينة معان تسليم الأسلحة الأتوماتيكية والأسلحة القاذفة والبنادق العادية وبنادق الصيد والمسدسات غير المرخصة التي بحوزتهم إلى مديرية شرطة معان، ويحظر حمل الأسلحة أو تخزينها في هذه المدينة تحت طائلة المسؤولية القانونية.

ج. على كل مواطن يرغب في الحصول على رخصة اقتناء مسدس داخل مدينة معان أن يتقدم بطلب إلى مديرية شرطة معان من أجل الحصول على الترخيص القانوني اللازم، أما من بحوزتهم رخص قديمة فيتوجب عليهم تقديم طلب الى المديرية ذاتها للعمل على تجديدها.

د. في حال الموافقة على الترخيص باقتناء مسدسات للمواطنين داخل المدينة معان تسري عليهم أحكام نظام الأسلحة النارية والذخائر رقم 75 لسنة 2000.

هـ. تلغى رخص حمل الأسلحة السارية المفعول والصادرة للمواطنين بحملها في مدينة معان.

و. كل من يخالف هذه التعليمات تطبق عليه أحكام مواد قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم 34 لسنة 1952 وتعديلاته والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها.

ز. ينفذ مضمون هذا الإعلان اعتباراً من اليوم الأربعاء الموافق 2002/11/13.

وقد أوضحت الحكومة في بياناتها الرئيسية والمؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الداخلية، ومن خلال تصريحات وزير الإعلام، ومحافظ معان بأن هناك أسباباً أمنية متنوعة ومختلفة دعته لاتخاذ القرار بإرسال قوات أمن الى مدينة

العمل الإسلامي إجراءات الحكومة بإرسال الحملة الأمنية عام 2002م بأنها عرقية، وأعربت عن أسفها للأحداث، لكن الجبهة والجماعة دعتا إلى: "تقديم المصلحة العليا حفاظاً على استقرار البلاد وتماسك الجبهة الداخلية".⁽¹⁷⁾

2. أسباب تراكمية. وهي تمثل وجهات نظر أخرى ليست بالضرورة أن تكون في صفوف المعارضة، حيث ترى أن هذه الأسباب تراكمت قبل بدء أزمة 2002، ويعيد أصحاب هذا الرأي هذه الأسباب إلى سياسية واقتصادية واجتماعية، ويمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

1. فشل سياسات الحكومة الاجتماعية الاقتصادية والتخطيط الإقليمي والأمن والسياسة، والتقصير في تحفيز أعمال القطاع الخاص والعمل التطوعي.⁽¹⁸⁾
2. تدخل عدد من العوامل شكّلت سبباً رئيساً من أسباب الأزمة، منها مشاكل في التطور الاقتصادي، وعجز الحكومة في تنفيذ القانون، ومنها المجرىات السياسية خارج الأردن على الساحتين العراقية والفلسطينية وتأثيرها على الأردنيين.⁽¹⁹⁾
3. التشخيص الخاطئ لمشاكل معان، وعدم التقييم الصحيح من قبل الحكومة لكل أزمة تحدث في معان، وعدم وضع خطط للمستقبل من قبل المسؤولين، وبعد انتهاء مهام المسؤولين وخروجهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد، حيث يغادر المسؤولون مواقع المسؤولية دون أن يتركوا خططاً تضع أو تقرض حلولاً حقيقية ومنطقية، فتبقى القضايا معلقة والمشاكل قائمة.⁽²⁰⁾
4. عدم مساواة أهل معان بغيرهم بالنسبة للوظائف الرئيسية في الدولة.⁽²¹⁾

مجرىات الأحداث في معان 9-16/11/2002

من خلال تحليل المعلومات التي تمكن الباحثان من الحصول عليها وجمعها، يمكن للدراسة أن تبرز أهم الأحداث قبيل الحملة وأن تضع تسلسلاً لمجرىات لأحداث على الشكل الآتي:

1. يوم 28 تشرين أول 2002 وإثر مقتل الدبلوماسي الأمريكي (لورنس فولي) في 28 تشرين أول 2002 في عمان استجوبت الشرطة الأردنية محمد الشلبي الملقب بـ "أبي سيف" وإسلاميين آخرين معروفين، حيث كان لدى الشرطة شكوك بأن لديهم معلومات قد تؤدي للقبض على المعتدين.
2. يوم 29 تشرين أول 2002، كان محمد الشلبي عائداً بصحبة زوجته المقعدة حيث كانا في العاصمة عمان للعلاج، وقد أوقفته نقطة تفتيش أمنية في منطقة القطرانة جنوب

هذه المجموعة الامتثال لطلب رجال الدورية بالتوقف، حيث تابع مسيرة باتجاه (سطح معان)، وانحرف إلى طريق ترابي وأخذ يطلق النار من رشاشه، وأصيب في كتفه، حيث قام بالاتصال بمجموعته عبر الهاتف النقال، وطلب إليهم الحضور لنقله إلى المستشفى، فيما تزامن ذلك مع إطلاق عدد منهم النار على مدير شرطة معان أثناء مروره في أحد شوارع المدينة، حيث اخترقت سيارته خمس رصاصات وأصابت إحداها أحد أفراد الشرطة المرافقين، إضافة إلى إطلاق النار على مبنى محافظة معان ومركز أمن المدينة، في الوقت الذي اقتحم باقي أفراد المجموعة المستشفى الحكومي بالرشاشات، وانتشروا كمجموعات داخل وخارج المستشفى لحماية زعيمهم وكان عددهم حوالي (20) مسلحاً.

ثانياً: الأسباب من وجهات نظر غير رسمية

لقد تعددت وجهات النظر غير الرسمية في أسباب الحملة الأمنية على معان عام 2002م، فمن خلال وجهات النظر التي طرحتها بعض الدراسات والمقالات التي حللت الوضع في معان في ذلك العام، والبعض الآخر الذي دافع عما يجري في معان⁽¹³⁾، يمكن تقسيم الأسباب إلى قسمين وكما يأتي:

1. أسباب مباشرة أتية عام 2002م: وتمثل وجهات نظر المعارضين لإجراءات الحكومة في معالجة الأزمة، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- أ. أوردت بعض هذه الدراسات والمقالات بأن من الأسباب الرئيسة المباشرة للحملة على معان هو استغلال الحكومة لحادث تبادل إطلاق النار بين محمد الشلبي (أبو سيف) ومجموعته وبين الشرطة في معان إثر اغتيال الدبلوماسي الأمريكي (لورنس فولي) في عمان، استغلال ذلك لتحقيق أهداف مختلفة، ومنها اعتقال من تم اتهامهم بمخالفة القوانين والأنظمة وارتكاب جرائم تخل بالقانون والنظام.⁽¹⁴⁾
- ب. توجه الحكومة الأردنية لإسكات الأصوات المعارضة التي تساند الشعب العراقي والشعب الفلسطيني من خلال خروجهم في مسيرات مؤيدة للشعب العراقي، واستنكارهم للعدوان الأمريكي على العراق.⁽¹⁵⁾
- ج. اعتبار أن رفض الحكومة للسماح للوساطة التي اقترحتها تجمع أحزاب المعارضة وخاصة الإسلامية هو رغبة من الحكومة في فرض الهيمنة والسيطرة على الأردن بكاملها، واعتبار الرفض هدفاً يوافق العقلية الأمنية، وإن الحملة الأمنية جاءت لتكميم أفواه المعارضين.⁽¹⁶⁾
- د. اعتبر كل من جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة

النار،. وقد استمرت الصدامات على مدى ثلاثة أيام 10، 11، 12 تشرين الثاني 2002م، وتبع ذلك فترة هدوء، وبدأت الشرطة بجمع الأسلحة من السكان حسب قرار وزير الداخلية المستند إلى قرار مجلس الوزراء الذي أعلن معان مدينة خالية من السلاح، وقد تم فرض منع التجول في المدينة لفترات وعلى مدى خمسة أيام.

بعد ثمانية أيام على بدء الحملة الأمنية على المدينة، وبعد أن تمكنت قوات الأمن من السيطرة على الأوضاع الأمنية داخل المدينة وتحقيق الاستقرار، بدأت هذه القوات عملية انسحاب تدريجي خارج مدينة معان، مع إعطاء أوامر وتعليمات بأن تتمركز إحدى التشكيلات الأمنية وهو لواء الملك عبدالله (أحد ألوية الأمن العام) بشكل دائم عند أحد أطراف المدينة، ويعتبر هذا المكان مقراً دائماً لهذه القوة.

أما بالنسبة للمطلوبين ومنهم المطلوب الأول من أفراد المجموعة الخارجة على القانون وهو محمد أحمد الشلبي الملقب بـ "أبي سيف" وهو من مدينة معان، فقد تضاربت المعلومات عن خروجه من المدينة، حيث أكدت بعض المعلومات أنه قضى ليلة في منطقة وادي موسى، وتناول طعام الإفطار عند أحد المواطنين هناك، وقد أكدت المعلومات على أن "أبي سيف" كان يتنقل بواسطة سيارة "جيمس" تحمل لوحة سعودية، وذكرت بعض المعلومات أنه توجه إلى بلدة القويرة التي تقع بين مدينتي معان والعقبة، ولم يحدد اتجاهه، وقالت بعض المعلومات غير المؤكدة آنذاك، بأنه أصيب بعيار ناري أثناء مطاردته من قبل قوات الأمن العام في أيام سابقة للحملة.

وقد تم إلقاء القبض على ستة من أفراد العصابة الذين وُصفوا بأنهم خطيرون، وهم: منذر فواز كريشان، وجمال محمود عيكل، ويوسف حنفي أخو عميرة، ومحمد (أحمد عيكل)، وإبراهيم محمد سلامة أبو هلاله، ومطلب حسين مطلب السعودي، وقد تبقى عدد من المجموعة لم يتم القبض عليهم، وعددهم لا يتجاوز العشرة أشخاص وعلى رأسهم محمد احمد الشلبي (أبو سيف)، ومدي عزام، وعمر غازي البزايعة.

لقد بلغ عدد الموقوفين في هذه الحملة حوالي (140) شخصاً، وقد عاد الهدوء تدريجياً إلى مدينة معان، وقامت الجهات الرسمية بالإفراج عن عدد من المعتقلين نتيجة لوساطات مختلفة عشائرية وغير عشائرية، أملاً في تخفيف حدة الأزمة وصولاً لإنهاء كل المشاكل، كما رفعت منع التجول، ووفقاً لمحافظ معان - آنذاك - محمد البريكات، فإن أعداداً من مواطني المدينة قاموا طواعية بتسليم أسلحتهم للجهات الأمنية، وذلك استجابة لبيان وزير الداخلية، وقد أكد

العاصمة، وشمال مدينة معان بحوالي 110 كم، وطلبوا منه أن يتبعهم لأقرب مركز أمني، لكنه كان متردداً لتجاربه السابقة في التوقيف مع الشرطة، وبدلاً من أن يتبع الشرطة قرر الهرب إلى معان، وبعد المرور عبر عدد من حواجز الطرق تبادل إطلاق النار مع الشرطة، وتمت إصابته في الكتف، لكنه تمكن من الاتصال مع مجموعته في معان الذين نقلوه إلى منزل والده، وعبرت مجموعته عن غضبها بإطلاق النار على أول سيارة شرطة قابلوها، حيث كانت تحمل مدير شرطة معان، إلا أنه لم يصب بأذى، وقد تم إسعاف الشلبي إلى المستشفى الحكومي في معان في حماية جماعته الذين سيطروا على المستشفى، وأصبح الشلبي الآن من المطلوب للشرطة للاستجواب، إلى مطلوب وهارب في تبادل إطلاق النار مع الشرطة، وهاجم رجاله سيارة قائد الشرطة وسيطروا على المستشفى الحكومي.⁽²²⁾

3. يوم 6 تشرين الثاني 2002، قام وزير الداخلية قفطان المجالي ومدير الأمن العام ومحافظ معان بزيارة إلى مدينة معان، واجتمعوا مع حوالي (100) شخصية من وجهاء معان لحل المشكلة قبل أن تتطور، وطلبوا باعتقال محمد الشلبي و(48) آخرين من متهمين أو مطلوبين للاستجواب، وتم إعطاء مهلة للمعانيين لمدة ثلاثة أيام لإقناع المطلوبين بتسليم أنفسهم، وقد كان عدد من وجهاء معان قد طلبوا سابقاً من الحكومة القبض على الخارجين على القانون.

حاول وجهاء معان وأعضاء اللجنة الشعبية في المدينة إقناع الشلبي بتسليم نفسه للاستجواب، إلا أنه رفض مدعياً بأنه تعرض للتعذيب هو واتباعه سابقاً أثناء التوقيف، وكان يقول بأنه لا يجب اعتقال أحد في غياب اتهام رسمي،⁽²³⁾ وهذا يشير إلى انعدام الثقة وفقدانها بين هذه المجموعة وبين الأجهزة الأمنية، واعتذر الوسطاء عن استمرار وساطتهم،⁽²⁴⁾ واختاروا موقفاً خوفاً من إشعال إطلاق النار تلخص في عدم تقديم الحماية للشلبي وجماعته، وعدم إجبارهم على الاستسلام.

4. انتهت المهلة التي أعطتها الحكومة يوم 9 تشرين الثاني 2002م دون الوصول إلى نتيجة، ولم يسلم الشلبي نفسه ولا أحد من جماعته، عندها قررت الحكومة بأن لا تسمح للعصيان أن يستمر، وفي اليوم نفسه تحركت قوات الأمن العام إلى معان، ودخلتها لاعتقال الشلبي وأعوانه، وسرعان ما تحول الموقف إلى اشتباك تم خلاله تبادل لإطلاق النار.

إنهاء الحملة الأمنية

كانت الحملة الأمنية على مدينة معان قد بدأت يوم 9 تشرين الثاني 2002 م، وحصلت اشتباكات وتبادل لإطلاق

مشيراً في ذات السياق إلى أنه سيتم تحويل المتهمين إلى المحاكم المختصة لينالوا الجزاء العادل، فيما وصف وزير الإعلام نبيل الشريف عملية الاعتقال بالشريفة مؤكداً أنه لم يصب خلال عملية الاعتقال أحد من المطلوبين أو رجال الأمن أو حتى سكان المنطقة، ويأتي القبض على أي سياف قبل يوم واحد من بدء محاكمته غيابياً أمام محكمة أمن الدولة التي كانت ستبدأ بمحاكمة 13 متهماً أسندت إليهم تهمة التآمر لتنفيذ عمليات إرهابية على الساحة الأردنية وضرب الأهداف الأمريكية والاعتداء على القواعد العسكرية في الجفر والرويشد والصفواي والأرزق حسبما جاء في قرار الظن الذي أصدره المدعي العام العسكري، حيث كان أبو سياف واحداً من بين 10 أردنيين و3 سعوديين فارين من وجه العدالة ومتهمين بقضية التآمر لتنفيذ عمليات إرهابية وحياسة مفرقات ومتفجرات⁽²⁸⁾.

وأبو سياف "محمد الشلبي" من مواليد عمان 1967 أنهى خدمته العسكرية في القوات المسلحة برتبة عريف، وعمل بعدها في مديرية أوقاف معان مدة 12 عاماً، حيث تم نقله لاعتبارات أمنية إلى مديرية أوقاف المفرق وتغيب عن عمله فأعتبر فاقداً لوظيفته. وهو متزوج وله ثلاثة أبناء وينتمي إلى الحركة السلفية، أما مساعده عمر غازي البزايعة فهو من مواليد معان عمره 31 عام غير متزوج ويساعد والده في الأعمال الحرة سائقاً وهو أحد المطلوبين للأجهزة الأمنية وينتمي كذلك إلى الحركة السلفية.⁽²⁹⁾

المواقف تجاه الأزمة والحملة الأمنية

جاءت ردود الفعل على أحداث مدينة معان عام 2002 وعلى الحملة الأمنية على المدينة ودخول قوات الأمن إليها، وفرض النظام والقانون بالقوة متباعدة بشكل عام، حيث جاءت المواقف وردود الفعل من قطاعات مختلفة منها الرسمية والإعلامية والحزبية وجمعية حقوق الإنسان، ويمكن مناقشتها على الشكل الآتي:

1. **الموقف الرسمي (الحكومة).** من خلال وقائع ومجريات الأحداث وتحليل المعلومات تبين بأن الحكومة (صانع القرار) قد تأثرت في اتخاذ قرارها باستخدام القوة وإرسال قوات أمنية إلى معان، كما كانت الحكومات التي سبقت حكومة المهندس علي أبو الراغب قد تعاملت أيضاً في أوقات سابقة بمرونة مع الأحداث التي سبقت عام 2002م، على أمل أن يتم حل مثل هذه المواضيع عن طريق أهالي ووجهاء معان، ولكن المجموعة المتهمه بالخروج على القانون في هذه المرة أبدت تحدياً للحكومة وللقوانين والأنظمة، فوجدت الحكومة أنها

وزير الإعلام آنذاك الدكتور محمد العدوان أن المهمة الرئيسية للحملة الأمنية أنجزت في معظمها وستستمر إلى حين القاء القبض على كل أفراد العصابة، ومصادرة بقية الأسلحة والمواد غير القانونية.

الخسائر في القوى البشرية: لقد أسفرت المواجهات المؤسفة عن أربعة قتلى، أحدهم من رجال الأمن العام وثلاثة من أفراد المجموعة، إضافة إلى إصابة أحد رجال الأمن العام وُصفت جراحه بأنها بليغة، كما أصيب (25) شخصاً مابين إصابة بسيطة ومتوسطة من الجانبين.⁽²⁵⁾

صعوبات واجهت الحكومة في حملتها: يمكن تقسيم الصعوبات إلى قسمين، **الأول:** صعوبات واجهتها الحكومة عند اتخاذ القرار بإرسال الحملة، **والثاني:** صعوبات واجهت الحملة عند التنفيذ على الواقع وكما يأتي:

الأول: لقد حاولت الحكومة إقناع أفراد المجموعة بتسليم أنفسهم ولم تنجح، ثم فسحت المجال أمام وساطة قادة الرأي من أهل معان للتوسط وإقناع المجموعة بتسليم أنفسهم ولكنهم لم ينجحوا أبشراً، فكانت الحكومة بين مطرقة تحدي المجموعة للقانون وللسلطات، وبين سندان فرض هيبة الدولة وسيادة القانون وتطبيق النظام.

الثاني: لقد واجهت عمليات التفتيش عن الأسلحة بعض الصعوبات منها: أن المواطنين كانوا ينقلون أسلحتهم من بيوتهم إلى بيوت أخرى عند عمليات التفتيش، ومن ثم يقوموا بإعادتها إلى منازلهم بعد التفتيش، مما يدعو إلى إعادة التفتيش ثانية، إضافة إلى قيام بعض المواطنين بدفن أسلحتهم في الأراضي الخلاء قرب منازلهم.⁽²⁶⁾

أما المواطنون فقد واجهوا بعض الصعوبات من حيث توافر المواد الغذائية وبخاصة مادة الخبز، حيث اشتكى مواطنون من عدم توافر الخبز جزاء عدم عمل المخابز، فأصدر محافظ معان تعليماته لفتح المخابز، كما تم تأمين وصول شحنات من الطحين، وتم تأمين تصاريح لعمال المخابز للعمل طوال الوقت⁽²⁷⁾.

القبض على أبي سياف: لم يتم القبض على (أبي سياف) محمد الشلبي أثناء أو فور انتهاء الحملة الأمنية على مدينة معان عام 2002م، وقد ظلت الأجهزة الأمنية المختصة تلاحقه وتتابعه حتى تمكنت من اعتقاله في مدينة المفرق شمال الأردن فجر يوم 2003/9/2م ومعه مساعده عمر غازي البزايعة باعتبارهما متهمين في قضية أحداث معان وفارين من وجه العدالة وذلك بعد "11" شهراً من البحث والمطاردة.

وأعلن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية نبأ إلقاء الأجهزة الأمنية القبض عليهما على خلفية ارتكابهما عدة جرائم أمنية،

وضع حل جذري للموضوع، ومع هذا تم اختيار البديل الأول، ولما فشلت المحاولات بإقناع المجموعة بتسليم نفسها دون إيقاع أضرار بالمدينة وبمواطنيها، أما البديل الثاني فكان مستبعداً، لأنع يعتبر تخلياً من الحكومة عن مسؤولياتها في توفير الأمن والطمأنينة في المدينة، لذا لم يبق أمام الحكومة سوى البديل الثالث والذي كان يتفق مع مدركات الحكومة ومع معتقداتها بضرورة فرض الأمن والنظام وسيادة القانون وحماية أمن الوطن والمواطن ولو كان ذلك بالقوة.

وقد ظهر جلياً إصرار الحكومة على تحقيق الأهداف الآنف ذكرها، وعدم السماح لهذا الوضع في مدينة معان بالاستمرار، وذلك من خلال قرارات مجلس الوزراء التي أعلنت معان "مدينة منزوعة السلاح"، ورفض قبول الوساطات والمساومات فيما يتعلق بالمصلحة العليا للمواطن، ومن خلال التأكيد على جدية الحكومة في إنهاء الوضع في معان بهدف توفير الأمن والطمأنينة لأهالي المدينة الذين عانوا على مدى سنوات مضت من مثل هذه المجموعات، ومن خلال تأكيد القرارات على تنظيف المدينة من الأسلحة، ومن المتاجرة بكل ما هو غير قانوني.

أيضاً أوضح المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الداخلية والذي أكد فيه أن الحكومة لن تنهون في التصدي لأي جهة تحاول المساس بأمن الوطن واستقراره وتعيق عمل الأجهزة الأمنية التي تسهر على المصلحة العامة، حيث أن الأمن مطلب وطني، وهو جزء مهم من هوية الدولة وسيادة الوطن، وإن الحكومة تعمل وفق ما تمليه عليها المصلحة العامة وواجبها تحت مظلة الدستور والقوانين والأنظمة.

كما اتضح تصميم الحكومة على إنهاء الوضع من خلال ما أعلنه وزير الإعلام آنذاك، حيث بيّن أن الحكومة جادة في القضاء على هذه المجموعة من جذورها، وعدم قبول أية وساطات أو مساومات، وإصرار الحكومة على تسليم الأسلحة الموجودة في المدينة، حيث أشار وزير الإعلام إلى أن الموضوع أممي بحت، وليس له علاقة بالسياسة، وأوضح بأن الحكومة تحذر كل من يُقَدِّم على تشجيع مثل هذه الأعمال بشكل مباشر وغير مباشر، واعتبار هذا التشجيع خرقاً للقانون، وتحريضاً على إثارة الفتنة والبلبل، مثلما أشار وزير الإعلام إلى أن الحكومات السابقة حاولت أن تتحلّى بسعة الصدر وأن تتحاشى إيذاء المدينة وأهلها، على أمل أن تتم حلول لهذه المشاكل من قبل أهالي ووجهاء مدينة معان، ولكنه أكد بقوله: وللأسف في المرة الأخيرة تمادت هذه الفتنة، وتحدث القانون وهوية الدولة، فكان لزاماً على الحكومة أن تتدخل وتأخذ إجراءات صارمة ولمرة واحدة لحل هذه المشكلة إلى الأبد.

أمام وضع لا بد وأن يكون هناك قرار حازم، ولكنها قامت ببعض الإجراءات قبل أن ترسل قوات الأمن إلى معان ودخولها، حيث وصل وزير الداخلية ومدير الأمن العام إلى مدينة معان وتباحثا مع أهلها ووجهائها مع ما يزيد على (100) مائة شخصية من مدينة معان، وطلبوا من وجهاء وأهالي المدينة أن يقنعوا "أبو سيف" ومجموعته بتسليم أنفسهم للتحقيق، وأعطوهم مهلة لمدة ثلاثة أيام، ويعتبر هذا إجراءً سليماً ومتعقلاً وفي مكانه.

وقد ظهر من الوقائع ومن تحليل المعلومات وردود الفعل لدى المجموعة المسلحة، ونظراً لحساسية الموقف بالنسبة لأهالي معان، لم يتمكن الوجهاء والعقلاء ولا أعضاء اللجنة الشعبية المشكلة في المدينة من إقناع المجموعة بتسليم نفسها وأسلحتها، كما كان يبدو على هؤلاء الوجهاء وأعضاء اللجنة الشعبية صعوبة إجبار وإلزام أفراد هذه المجموعة بتسليم أنفسهم، فاتخذوا موقفاً محايداً إزاء القضية، وقد تلخص موقفهم بعدم تقديم الحماية لأفراد المجموعة وعدم إجبارهم على تسليم أنفسهم.

على جانب آخر يتضح من خلال الاجتماعات التي عقدها مجلس الوزراء والإجازات التي قدمها وزير الداخلية والمعلومات التي كانت ترد من الأمن العام، وأمام واقع التصرفات التي كانت تجري على أرض الواقع في المدينة من قبل المسلحين، كان أمام صانع القرار (الحكومة) ثلاثة بدائل يمكن اختيار بديل واحد منهما وعلى الشكل الآتي:

الأول: معالجة الوضع عن طريق التفاوض من خلال وجهاء المدينة في معان، وحل المشكلة دون اللجوء إلى استخدام القوة.

الثاني: غض الطرف عما يجري في المدينة وتجاهل طلبات أهل المدينة من الحكومة بأن تعالج ما يحدث من تعديات على القانون، لكن صاحب القرار كان يدرك بأن مثل هذا التغاضي يزيد من التعدي على هوية الدولة، وهو ما يخالف معتقداته، لذلك كان مستبعداً.

الثالث: هو إرسال قوة أمنية للتعامل مع مجموعة الأفراد المسلحين والعمل على استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار وتوفير الطمأنينة للمواطنين وإنهاء تصرفات هذه المجموعة المسلحة.

ولما كان أمام صاحب القرار أن يختار من بين البدائل المتاحة أمامه والمذكورة آنفاً، ففي البداية اختار البديل الأول رغم مخالفة هذا البديل لمعتقدات صانع القرار كون هذه المجموعة ماضية في طريقها وفي سلوكياتها، وقد تكررت مثل هذه السلوكيات سابقاً، ولم تُجَدِ الوساطات والحلول نفعاً في

لهذا كان أمام صانع القرار البديل الثالث الذي رأى فيه الحل الجذري للموضوع، فأختار هذا البديل، وتم اتخاذ القرار بإرسال قوات أمنية إلى معان بهدف تأمين المدينة، وتوطيد أركان الأمن والاستقرار فيها وبث الطمأنينة في نفوس أهلها ومواطنيها.

2. الصحافة والإعلام: لقد انقسم الإعلاميون على أرض الواقع في مواقفهم تجاه الأزمة، وفي معالجتهم للحدث، ويمكن للدراسة - من خلال مانشر في وسائل إعلام مختلفة وبخاصة الصحافة المحلية والإقليمية - أن تبرز وجهتي نظر متقاطعتين في المعالجة الإعلامية لأزمة معان:

أ. الأولى: مؤيدة للإجراءات الرسمية وتدين سلوك المجموعات المتسببة بالأزمة والأحداث التي حصلت والتي لم تحترم القانون، وقامت بالاعتداء على الممتلكات العامة وممتلكات المواطنين (حسب التصريحات الرسمية)، حيث وصف المحرر السياسي في جريدة الرأي الأردنية أن ما جرى في معان من قبل المجموعات الخارجة على القانون بأنه تحريض وإيذاء للمواطنين، واعتداء على الممتلكات، واعتبر ذلك خروجاً على القانون، وطعناً في السيادة، وتجاوزاً لكل الأعراف التي تعود عليها الأردنيون، كما وصف الخارجين على القانون بعدم مراعاة المبادئ والقيم، وعدم احترام القانون والنظام، مثلاً أنهم لم يستجيبوا لرأي العقلاء من أهل مدينة معان، ولا للجنة الشعبية المشكلة، بل ظلوا متمترسين خلف حواجزهم ومتشبثين بأسلحتهم وشعاراتهم، وإن ما قاموا به هو سلوك - وصفه - بالخارج عن المألوف، وعلى جانب آخر وصف موقف الحكومة بالتعقل وتطبيق القانون، وأيضاً بالحزم حتى لا يتوهم الخارجون على المألوف وعلى القانون بأنهم بعيدون عن متناول القانون وفرض النظام، وطلب من كل القوى السياسية والأحزاب الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني الانحياس العلني والصريح للدستور والقانون ولحق الأردنيين في الطمأنينة، فالأمر ليس خلافاً على سلوك أو موقف بين الحكومة والمعارضة، إنما هو خرق للقانون، وتعد على أمن المواطنين.⁽³⁰⁾

ب. الثانية: وهي تدين الإجراءات الرسمية التي اتخذتها الحكومة لإرسال حملة أمنية على معان في عام 2002، وفسرت أن "المقصودين بالحملة هم من الإسلاميين المتشددين عقائدياً، وإن الحكومة استعجلت نشوء حالة من التمرد السياسي قد تمتد على الخط الشرق أردني من معان إلى الكرك إلى السلط(الوسط) وإلى الشمال، على نحو ماحدث في عامي 1989، 1996".⁽³¹⁾ كما كتب حمدان الحاج مقالاً بعنوان: "ماذا يحدث في معان" وصف فيه الحملة الأمنية بأنها صارمة،

وإن السلطات الأردنية رفضت وساطات نقابية وحزبية لحل الأزمة، واتهم المقال الحكومة الأردنية بأنها غير عابئة بردود فعل المواطنين،⁽³²⁾ كما أشار الكاتب ناهض حتر إلى عدم نجاح الحملة الأمنية، وإلى فشل الحملة الإعلامية لأنها لم تحدد من قام بالعمل في معان، أهم "عصبة أشرار"؟، أم هم "منظمة سلفية"؟، أم هو "واقع الفوضى والخروج على القانون"؟،⁽³³⁾ كما وصف الكاتب جمال الطاهات إجراء الحكومة بإرسال الحملة الأمنية إلى معان بالمتسرع، وهو ذو طابع تأديبي ردعي بعيداً عن التفكير بالأسباب السياسية والاقتصادية.⁽³⁴⁾

3. الأحزاب السياسية: وجه المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين عبد المجيد الذنبيات دعوة للأمناء العاملين للأحزاب السياسية في الأردن، واستجاب العديد منهم، والتقوا في المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين، وتدارسوا الوضع وأصدروا بياناً صحفياً اشتمل على ما يأتي:⁽³⁵⁾

أ. إن تداعيمهم (أمناء الأحزاب) هذا جاء إحساساً منهم بالمسؤولية والحرص على أمن الوطن والمواطن.

ب. جميعهم ينظرون إلى جماعة الإخوان المسلمين أن تتصرف بمسؤولية لإدانة وشجب أفعال الخارجين على القانون، ورفع أي شرعية أو غطاء عن أناس يهددون أمن الوطن والمواطن.

ج. أن لا تبقى فعاليات الوطن السياسية في حالة حياد في حالات الخروج على القانون، ولا يجوز أن تقف موقف المتفرج إزاء الأخطار التي تواجه الحقوق والمكتسبات والنظام والأمن، وأن لا تكون مصلحة الوطن والمواطن موضع مساومة مع أي طرف.

د. إن الموقف كمحايد أو كمعارض للحكومة لا يبرر معارضة الردع للخارجين عن القانون، إنما يضع المعارضين للردع بمثابة المشاركين في إعطاء ذريعة للخارجين على القانون.

هـ. إن من يطالب بحقوقه الوطنية وبالديمقراطية الدستورية، مُطالب هو أيضاً بتقديم الواجب، والواجب هو أن تصل التضحية إلى مستوى تضحيات الجيش والأمن العام في حماية أمن المواطن والممتلكات.

4. جمعية حقوق الإنسان:⁽³⁶⁾ لقد دعت جمعية حقوق الإنسان الأردنية الحكومة إلى الإسراع في سحب قوات الأمن العام من مدينة معان، والعمل على إزالة مظاهر التوتر في المدينة، حيث شكّلت هذه الدعوة قبولاً ولكن يمكن أن تكون بعد استتباب الأمن والطمأنينة للمواطنين في شهر رمضان الكريم.⁽³⁷⁾

نتائج الدراسة

بعد أن استعرضت الدراسة الأزمة في معان ودواعي وأسباب إرسال الحملة الأمنية إليها في عام 2002م، خلُصت إلى عدد من النتائج، وكانت على النحو الآتي:

1. إن إصرار الحكومة على أن أسباب الأزمة في معان عام 2002م هي أمنية وليست سياسية، وبالمقابل عدم صدور أية تصريحات عن المجموعات المسلحة تبرر سلوكياتها باختلافها مع الجهات الرسمية وتبادل إطلاق النار مع رجال الأمن يشير إلى أن هناك أسباباً أعمق، ربما تُحلل بأنها أسباب دينية ذات أبعاد سياسية، بالإضافة للبعد الأمني الظاهر.

2. تدخّل العديد من العناصر ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية يكشف بأن أسباب الأزمة والحملة الأمنية على معان في عام 2002 كانت متعددة الأبعاد بما فيها الأمني، فهناك مطلوبون يتبادلون إطلاق النار مع دوريات الشرطة، وهناك آراء سياسية تعارض إجراءات الحكومة في إرسال الحملة الأمنية وتنقدها، وهناك مواطنون يشكون من السرقات والتعدي على ممتلكاتهم، وهناك فقر وبطالة وقليل من المشاريع الاستثمارية التي يمكن أن توفر فرص عمل تساعد على حل مشاكل الفقر والبطالة، وهناك توجهات دينية تشبّك في حدودها مع السياسة.

3. لم تكن معالجات الوضع في معان ذات عمق يمكّنها من سبر غور المشاكل التي تكمن وراء الأسباب، وافترقت إلى التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى، وبخاصة في مجالات التنمية، حيث لم تأخذ هذه المعالجات بعين الاعتبار القضايا والمشاكل المتركمة ذات الأبعاد الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ودليل ذلك أنه بمجرد أن تهدأ الأمور في المدينة، تنفض جميع الجهود، وتترك الأمور بدون حلول جذرية إلى أن تطل الأزمة ثانية، وتعود أحداث العنف إلى الواجهة من جديد.

4. عدم وجود تخطيط سليم لإيجاد منظور حكم إداري محلي متطور يستطيع احتواء الأزمات، ويتفادى اشتعال أحداث العنف، فهناك منظور أمني فقط _ مع ضرورة وجوده _ للتعامل مع الأزمة، يقابل ذلك ويتزامن معه إصرار على مواصلة العنف من قبل مجموعات مسلحة تنتهج سلوكيات

وتصرفات مخالفة للقوانين والأنظمة، مما يجعل البيئة المجتمعية مهيأة لتصعيد أعمال العنف، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشاكل وتعقيدها.

5. التساهل في تطبيق القانون يقابله فاعلية الوساطات العشائرية في إطلاق صراح المعتقلين المتسببين في أحداث العنف وإطلاق النار ساعدت على التجرؤ على تكرار خرق القوانين والأنظمة.

6. تفاقم أزمة ثقة في العلاقة ما بين بعض الشرائح المجتمعية وبين رجال الأمن والإجراءات الرسمية، مما أدى إلى فرار بعض المطلوبين ولجؤهم إلى العنف وإطلاق النار خوفاً من صعوبة المعاملة أثناء الحجز والتحقيق، وفقدان الثقة باهتمام الحكومة في حل مشاكل المواطنين الاقتصادية.

7. مع حضور الاهتمام الرسمي بالمدينة، إلا أن فشل بعض المشاريع التنموية ساهم في تعميق مشكلتي الفقر والبطالة، وفي توسيع الهوة في مجال ثقة المواطنين باهتمام الحكومة بالمشاريع الاستثمارية التي قد تساعدهم في توفير فرص للعمل.

8. على الصعيد السياسي، لم تأخذ الحكومة بعين الاعتبار ضرورة الإحلال والتجديد في النخب السياسية والاجتماعية التي تمثل التركيبة المجتمعية في معان، وبقاء مبدأ إعادة تدوير النخب هو السائد دون إحلال أو تغيير أو تجديد، وندرة استيعاب نخب جديدة في مؤسسات الدولة، مما عزز الشعور بعدم العدالة في التمثيل السياسي والاجتماعي لأهالي معان.

9. الحلول الأمنية - على أهميتها - قد تحل مؤقتاً، لكنها ليست هي الحل الأمثل دائماً لإنهاء الأزمات وأحداث العنف في معان، وربما في غيرها أيضاً، حيث لم تسهم لغاية الآن في إيجاد حلول جذرية للأزمات والأحداث هناك، فقد تجددت الأحداث مراراً بعد عام 2002م، وعلى مدى سنوات متعددة.

10. عدم وجود قنوات حوارية حقيقية ومراكز ثقافية واجتماعية وهيئات ونوادٍ رياضية واجتماعية تستغل طاقات الشباب للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم، وتشكل رافعة في بلورة توجهات ثقافية تنبذ العنف وتبحث عن الحلول الناجعة.

الهوامش

- (1) الرقاد، دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الأردن، ص4-5، انظر أيضاً: أبو دية، عملية اتخاذ القرارات في سياسة الأردن الخارجية، ص 15-24، وللمزيد انظر أيضاً: سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، ص479-480.
- (2) مجموعة الأزمات الدولية: إنذار عاجل في الأردن: قلاقل متكررة في معان، (International Crisis Group ICG)، بروكسل 19 شباط 2003م.
- (3) International Crisis Group: Red Alert in Jordan Recurrent Unrest in Maan, Brussels, 19 February, 2003, <http://www.intl-crisis-group.org>.
- (4) أبو دية، ما بين القديم والجديد في قضية معان، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://maan10com>: 2002/11/30. أنظر أيضاً: الموقع الإلكتروني islamtoday.net/artshow-14-20787.htm
- (5) المرجع نفسه.
- (6) الهيئات والزعماء، الحياة البرلمانية في الأردن 1989-2001م أداء وإنجازاً وتقويماً، ص 31.
- (7) المرجع نفسه، ص 38 - 39.
- (8) نص البيان الحكومي الذي تلاه وزير الداخلية، صحيفة الرأي الأردنية، العدد 11747 تاريخ 2002/11/11، ص 3.
- (9) الحلقة الأخيرة من مقابلة مع المهندس علي أبو الراغب رئيس الوزراء الأردني الأسبق بعنوان: "سياسي يتذكر" منشورة على الموقع الإلكتروني "اللقاء نت" بتاريخ 2010/10/27.
- (10) صحيفة الرأي الأردنية، العدد 11747 تاريخ 2002/11/11، ص 3.
- (11) قرار مجلس الوزراء رقم 2866 تاريخ 2002/11/13.
- (12) صحيفة الراي الأردنية، العدد 11750 تاريخ 2002/11/14، ص 2.
- (13) الرأي الأردنية، العدد 11747، تاريخ 2002/11/11، ص3.
- (14) عز الدين الناطور، معان... تاريخ ممتد من الفقر والاحتجاج، مقال منشور على الموقع الإلكتروني عمان نت: ammamnet.net/news/227419، أنظر أيضاً: حقيقة ما يجري في معان الأردنية، مقال منشور على موقع منتديات ساندروز / المنتدى السياسي / القسم السياسي والديني <http://www.sandroses.com/abbas/fourm>
- (15) المرجع نفسه، حقيقة ما يجري في معان.
- (16) المرجع السابق.
- (17) ورد في ثنايا إجابات وزير الداخلية على أسئلة الصحفيين المنشورة في جريدة الرأي الأردنية العدد 11747 تاريخ 2002/11/11، ص3.
- (18) ورقة موجزة للشرق الأوسط بعنوان: إنذار عاجل في الأردن: قلاقل متكررة في معان، منشورة على الموقع الإلكتروني: (International Crisis Group ICG)، بروكسل 19 شباط 2003. Red Alert in Jordan: Recurrent Unrest in Maan: ICG report presented to HM King Abdullah of Jordan Amman /Brussels, 19 February 2003, <http://www.intl-crisis-group.org>
- (19) المرجع نفسه.
- (20) أبو دية، ما بين القديم والجديد في قضية معان، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمنتديات معان بتاريخ 2002/11/30: <http://maan10com>.
- (21) المرجع نفسه.
- (22) مرجع سابق: إنذار عاجل في الأردن: قلاقل متكررة في معان، موقع (ICG) تاريخ 2003/2/19.
- (23) المرجع نفسه، ص3.
- (24) مركز الدراسات الإستراتيجية / الجامعة الأردنية، معان: أزمة مفتوحة، ط1، ص 63.
- (25) تصريحات صحفية لوزير الإعلام الدكتور محمد العدوان، الرأي الأردنية، العدد 11750 تاريخ 2002/11/14، ص1-13.
- (26) المرجع نفسه، الرأي الأردنية العدد 11751 تاريخ 2002/11/15.
- (27) المرجع نفسه.
- (28) الراي الأردنية، العدد 12064، تاريخ 2003/9/28، ص 1 - 8.
- (29) المرجع نفسه. ص 1 - 8.
- (30) الرأي الأردنية، العدد 11747 تاريخ 2002/11/11، ص 3.
- (31) حتر، مقال بعنوان: " معان.. ستان أو سؤال الخوف الأردني" منشور في جريدة النهار اللبنانية بتاريخ 2002/11/12.
- (32) حمدان الحاج، " ماذا يحدث في معان، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [swi swissinfo.ch](http://swi.swissinfo.ch) بتاريخ 2002/11/29.
- (33) حتر، "درس قاس في معان: عودة إلى نصف الديمقراطية"، منشور في جريدة النهار اللبنانية بتاريخ 2002/11/19، وللمزيد أنظر: ناهض حتر، الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية قراءات في الحالة الأردنية، ص: 177-186.
- (34) الطاهات، الحملة الأمنية على معان: ثنائيات القوة والمغالطة، جريدة الحياة، تاريخ 2002/11/16، تاريخ الدخول 2014/2/22، أنظر أيضاً الموقع الإلكتروني: <http://www.islamweb.net/ahajj/article/33076-17/11/2002>
- (35) الرأي الأردنية، العدد 11748 تاريخ 2002/11/12، ص 23.

الالكتروني:

[http://www.nakhweh.org/ar/organizations/439-The-](http://www.nakhweh.org/ar/organizations/439-The-Jordanian-Society-for-Human-Rights)

Jordanian-Society-for-Human-Rights

(37) الرأي الأردنية، العدد 11748 تاريخ 2002/11/12، ص 23.

(36) هي جمعية أردنية (الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان) تأسست عام 1996 وتهدف إلى العمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والارتقاء بأوضاعها في البلاد حسب مانص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الاتفاقيات الدولية، وهي عضو في الاتحاد الدولي لجمعيات حقوق الإنسان منذ عام 1997، للمزيد أنظر: موقع "نخوة"

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

بيان وزير الداخلية الأردني بتاريخ 2002/11/10م.

قرار مجلس الوزراء الأردني رقم 2866 بتاريخ 2002/11/13م.

ثانياً: الكتب

أبو دية، سعد: 1990م عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

حتر، ناهض: 2003م الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية، قراءات في الحالة الأردنية، عمان، دار أزمنة.

الرقاد، محمد: 2001م دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

سليم، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998م.

الهميسات والزعبي، خلف وخالد: 2004م الحياة البرلمانية في الأردن 1989-2001م أداء وإنجازاً وتقويماً، عمان، وزارة الثقافة.

مركز الدراسات الإستراتيجية 2003م (الجامعة الأردنية): معان: أزمة مفتوحة، عمان، مطبعة الجامعة الأردنية.

ثالثاً: الصحف الأردنية

- صحيفة الرأي الأردنية (عمان) الأعداد:

11747 -

11748 -

11750 -

11751 -

12064 -

الدراسات الأجنبية

International Crisis Group: Red Alert in Jordan Recurrent Unrest in Maan, Brussels, 19 February, 2003, <http://www.intl-crisis-group.org>.

الدراسات والمقالات المنشورة إلكترونياً

سعد ابو دية، ما بين القديم والجديد في قضية معان، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <http://maan10com> لمنتديات معان تاريخ 2002/11/30. أنظر أيضاً: الموقع الالكتروني: <http://islamtoday.net/artshow-14-20787.htm>

تقرير ماذا يحدث في معان تاريخ 2002/11/29م، موقع SWI:swissinfo.cn تاريخ الدخول 2002/3/1م.

الحلقة الأخيرة من مقابلة مع المهندس علي أبو الراغب رئيس الوزراء الأردني الأسبق بعنوان: سياسي يتذكر بتاريخ 2010/10/27م، موقع البلقاء نت. تاريخ الدخول 2014/2/26م.

الطاهات، جمال الحملة الأمنية على معان: ثنائيات القوة ومغالطاتها، جريدة الحياة، 2002/11/16م، تاريخ الدخول 2014/2/22م، أنظر أيضاً الموقع الالكتروني: <http://www.islamweb.net/ahajj/article/33076> 17/11/2002

مجموعة الأزمات الدولية: إنذار عاجل في الأردن: فلاقل متكررة في معان، بروكسل، 19 شباط 2003م. تاريخ الدخول 2014/3/1.

Security Expedition on Ma'an City in 2002

*Mohammad Abd Al Kareem Mahafzah, Mohammed Khalafh Alraggad**

ABSTRACT

This study aims to highlight on the issue of the security expedition on Ma'an city in 2002 during the government's period of the Engineer Ali Abu Arragheb, and that through analyzing the events that happened in the city. The Jordanian government took a decision to send security forces to finalize these events which political decision maker in Jordan considered it as security events that touched the peace and safety of the citizen, and it made aggression on the country's establishments and harming it, as well as he considered it as a challenging and breaking laws and systems, this study presented reasons and justifications of the security expedition from different point of views, and it had in its analysis the way of making and making the decision related to the issue, explaining the alternates which were available in front of the decision owner, and how the alternate was chosen which being suitable with decision maker's thoughts and realizations from other alternates were available, with consideration that the alternate was the successful solution to solve the issue, after inability of government to arrange with opinion leaders and persons of distinction in Ma'an to finalize the issue without harming in the city and the citizens of Ma'an, as well as the study showed officials' opinion, political parties, human rights' organizations, and opinions leaders and persons of distinction of Ma'an city toward the event.

Keywords: Security Expendition, Ma'an City.

* Faculty of Arts, The Hashemite University , Jordan. Received on 18/3/2014 and Accepted for Publication on 16/9/2014.